

نص ت.ع رقم 077 لسنة 2021

بتاريخ 2021.12.24

الموضوع: حول إعفاء واردات المؤسسات الصناعية العاملة تحت الأنظمة التوقيفية والأنظمة الديوانية الاقتصادية من وثيقة الاستثناء من احتكار الدولة المستوجبة على مادة الكحول.

المرجع: - محضر جلسة عدد 192 بتاريخ 24 جوان 2021 حول مسالة إخضاع المؤسسات العاملة تحت الأنظمة التوقيفية والأنظمة الديوانية الاقتصادية لواجب الاستظهار بوثيقة الاستثناء من احتكار الدولة عند توريد مادة الكحول.

- محضر جلسة بتاريخ 25 أوت 2021 بوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار حول وضعيّة وكالة الكحول مضمن تحت عدد 1214 بتاريخ 2021/09/16.

تبعاً لورود عديد الاستشارات من قبل بعض المكاتب الديوانية والعرائض المقدّمة من طرف بعض المؤسسات الصناعية العاملة تحت نظام التحويل للتصدير الكلي بخصوص مدى خضوعها لواجب الاستظهار بوثيقة الاستثناء من احتكار الدولة (Document 120) على وارداتها من مادة الكحول المصنّفة تحت البند التعريفي 2207 والتي تعدّ ضرورية لنشاطها، يتّجه التأكيد على وجوب تمكين المؤسسات الصناعية العاملة تحت الأنظمة التوقيفية والأنظمة الديوانية الاقتصادية من توريد الكميات اللازمة لنشاطها من هذه المادة دون المطالبة بالوثيقة المذكورة.

ويستدلّ على صفة المؤسسة وقطاع نشاطها ونوعيّة وكميات المواد الأولية اللازمة لنشاطها من خلال الاستظهار بكافة الوثائق المثبتة كالسجل التجاري للمؤسسة وشهادة إيداع التصريح بالاستثمار والبطاقة الفنية للمنتوج المزمع تصنيعه مؤشّر عليها من مصالح الوزارة المكلفة بالصناعة عند الاقتضاء.

مع الإشارة وأنّ وثيقة الاستثناء من احتكار الدولة تبقى مستوجبة في حالة اعتزام المؤسسة التقويت في البضاعة على حالتها بالسوق المحليّة طبقاً للتراتب الجاري بها العمل وباعتبار أنّ تجارة الكحول تبقى اختصاصاً حصرياً للوكالة الوطنية للكحول.

كافة المكاتب الديوانية المعنية مدعوة إلى تطبيق مقتضيات هذه المذكرة ورفع كلّ صعوبة إلى الإدارة العامّة للديوانة.

المدير العام للديوانة

يوسف الزواغي